

التاريخ : 6 يوليو 2020
الإشارة : CCG/61/2020

السادة/ بورصة الكويت المحترمين

تحية طيبة وبعد،

عملاً بأحكام الفصل الرابع من كتاب الإفصاح والشفافية من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتها والصادرة عن هيئة أسواق المال بتاريخ 2015/11/9، وإحفاً لإفصاحنا بتاريخ 2020/3/31 بخصوص قرار تأجيل أقساط القروض الإستهلاكية والإسكانية وأقساط البطاقات الائتمانية لكافة العملاء لمدة ستة أشهر، وعلى أثر صدور تعميم بنك الكويت المركزي بتاريخ 2020/7/5 بخصوص معالجة تأجيل الأقساط حسب المعيار الدولي للتقارير المالية (9 - IFRS).

نود الإفادة بأن الأثر الإجمالي الناتج عن معالجة خسائر تأجيل هذه الأقساط بالنسبة للبنك التجاري الكويتي سوف تكون في حدود 13 مليون دينار كويتي والتي سوف تؤدي إلى إنخفاض بند الأرباح المرحلة ضمن بنود حقوق الملكية بهذا المبلغ في البيانات المالية للربع الثاني من العام الحالي، مع إمكانية معالجة هذه الخسائر على القاعدة الرأسمالية وفق تعليمات بازل 3 خلال مهلة أربعة سنوات ابتداءً من عام 2021 لأغراض احتساب معدل كفاية رأس المال وذلك وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في هذا الخصوص. علماً بأن ذلك سوف يخضع للمراجعة من قبل مراقبي الحسابات الخارجيين.

مع أطيب التمنيات،،،



تميم خالد الميعان

مدير عام - قطاع الإلتزام والحوكمة



نسخة إلى:

السادة/ هيئة أسواق المال المحترمين - السيد/ مدير إدارة الإفصاح المحترم

نموذج الإفصاح عن المعلومات الجوهرية

التاريخ	6 يوليو 2020
اسم الشركة المدرجة	البنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع)
المعلومة الجوهرية	الإفصاح عن الأثر الإجمالي الناتج عن معالجة خسارة تأجيل أقساط القروض الإستهلاكية والإسكانية وأقساط البطاقات الائتمانية لكافة العملاء لمدة ستة أشهر.
أثر المعلومة الجوهرية على المركز المالي للشركة	نود الإفادة بأن الأثر الإجمالي الناتج عن معالجة خسائر تأجيل هذه الأقساط بالنسبة للبنك التجاري الكويتي سوف تكون في حدود 13 مليون دينار كويتي والتي سوف تؤدي إلى انخفاض بند الأرباح المرحلة ضمن بنود حقوق الملكية بهذا المبلغ في البيانات المالية للربع الثاني من العام الحالي، مع إمكانية معالجة هذه الخسائر على القاعدة الرأسمالية وفق تعليمات بازل 3 خلال مهلة أربعة سنوات ابتداءً من عام 2021 لأغراض احتساب معدل كفاية رأس المال وذلك وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في هذا الخصوص. علماً بأن ذلك سوف يخضع للمراجعة من قبل مراقبي الحسابات الخارجيين.

يتم ذكر الأثر على المركز المالي في حال كانت المعلومة الجوهرية قابلة لقياس ذلك الأثر، ويستثنى الأثر المالي الناتج عن المناقصات والممارسات وما يشبهها من عقود.

إذا قامت شركة مدرجة من ضمن مجموعة بالإفصاح عن معلومة جوهرية تخصها ولها انعكاس مؤثر على باقي الشركات المدرجة من ضمن المجموعة، فإن واجب الإفصاح على باقي الشركات المدرجة ذات العلاقة يقتصر على ذكر المعلومة والأثر المالي المترتب على تلك الشركة بعينها.